



فوتو.كوم

الطلب على منتجات الأثاث المكتبية تنخفض مع الأزمة العالمية.

الأزمة المالية تخفض الطلب 30% على منتجات الأثاث المكتبي

المشروعات المختلفة بغض النظر عن تراجعها الحالي والذي من المتوقع ألا يستمر طويلا مع نهاية العام الجاري». ملمحا إلى أن «تأثيرات الأزمة الاقتصادية لم تتسبب في تأجيل أو إلغاء أي من المشروعات التي تعاقدت الشركة على العمل معها، سواء أسواق الإمارات أو في منطقة الخليج».

وأضاف أن «الشركة تركز استثماراتها في أسواق الدولة على قطاع الأثاث المكتبية الفاخرة والمبتكرة الشكل، مثل إطلاق مكتب على شكل طائرة وغيرها من التصميمات».

لافتا إلى أن «سوق الأثاث الفاخرة في أسواق الدولة يبلغ نحو 35% من حجم هذا القطاع بشكل عام، والذي تستحوذ الشركة حاليا على 10% منها، وتسعى إلى الوصول بحصصها من السوق إلى نحو 25% خلال الفترة المقبلة».

الاثاث المكتبية خلال العام المقبل في أسواق الدولة، وفقا للدراسات الأخيرة يبلغ نحو 282 مليون يورو تبلغ نصيب واردات الاسواق الأوروبية منها نحو 35 مليون يورو، بينما تستحوذ واردات الدول الأخرى على 141 مليون يورو». مشيرا إلى أن «الدراسات أوضحت أن القيمة الإجمالية لسوق منتجات الأثاث المكتبية خلال عام 2006 بلغ نحو 150 مليون يورو محققا نسب نمو متتالية سنويا بشكل يساعد على تحقيق تلك النسب المتوقعة لها خلال العام المقبل».

وأوضح أن «الشركة توجهت لزيادة حجم استثماراتها في مجال المفروشات المكتبية أخيرا، على الرغم من ظروف الأزمة الاقتصادية، نظرا لاستمرار فرص استيعاب الاسواق المحلية لتلك المنتجات وزيادة الطلب عليها من جانب

أحمد الشربيني - دبي • كشف المدير المسؤول في مؤسسة «أريند» المتخصصة في تصميمات وإنتاج الأثاث المكتبية جوس فان أن «الأزمة العالمية أسهمت في خفض الطلب على منتجات الأثاث المكتبية أخيرا بنسب تراوح بين 20 و30% في الأسواق المحلية والخليجية».

وقال لـ «الإمارات اليوم» على هامش المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس لإعلان عن افتتاح مقر الشركة في منطقة جبل علي إن «الأسواق المحلية مرشحة لعودة النشاط والرواج إليها بشكل أسرع من مثيلاتها الأوروبية في الطلب على منتجات الأثاث المكتبية ولبوازمها، بما يجعل على استقرار الاستثمارات العاملة في ذلك القطاع بشكل أكبر في الدولة خلال الفترة المقبلة».

وأفاد بأن «توقعات نشاطا أسواق منتجات